تقارب الأهداف وتناغم السياسات دراسة في الخيارات الروسية – الصينية لتعديل قطبية النظام الدولي

د. انمار علي إبراهيم

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

anmar.ali@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i53.585

ملخص :

اثبتت الشواهد التاريخية أن هيكل النظام الدولي وتراتبية القوى فيه تنماز بالديناميكية، ما خلق حالة من التنافس الدولي المبنية على أساس توازن القوى، وطالما أن معيارية القوة ليست ثابتة؛ فإن ارتباطها بمقدار حيازة القوة؛ دفع الدول إلى تبني خيارات ترتكز فيها على قوة معينة، تعزز من خلالها فارقا في القوة، أو ردماً لفجة القوة في خيارات اخرى، بالشكل الذي يؤهلها إلى التنافس مع الاخرين. ما يعطي حافزا للقوى الكبرى إلى تبني خيارات تسعى من خلالها إلى تعديل قطبية النظام الدولي؛ ذلك ما اوجد تقاربَ في الأهداف الصينية - الروسية وتناغم سياساتها اتجاه القضايا الدولية.

الكلمات المفتاحية: : خيارات، الولايات المتحدة،الصين، روسيا، قطبية النظام.

Convergence of Objectives and Policy Harmony: A Study

on Russian-Chinese Options to Modify the Pole of the International System

Dr. Anmar Ali Ibrahim
College of Political Science / Al-Nahrain University
anmar.ali@nahrainuniv.edu.iq

ABSTRACT

Historical evidence has shown that the structure of the international system and its power hierarchy are dynamic, creating a competitive international environment based on the balance of power. Since the metric of power is not fixed, its connection to the amount of power possessed by states has led them to adopt strategies that focus on specific powers, either to enhance a power differential or to close the gap in other options, thereby enabling competition with other states. This creates a driving force for major powers to adopt strategies aimed at modifying the polarity of the international system. This has resulted in a convergence of goals and harmony in policies between China and Russia, particularly regarding international issues.

KEYWORDS: Options, United States, China, Russia, International System Polarity.

المقدمة

يقرأ البعض إن النظام الدولي يشهد حالة من عدم استقرار القطبية لصالح الولايات المتحدة الامريكية معللين ذلك ببروز قوى تعديلية تسعى إلى تعديل هيكلية النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام التعددية القطبية وتتمثل تلك القوى بكلا من: روسيا الاتحادية التي تسعى وعبر استراتيجيتها إلى تبوء مكانة عالمية مع طرح ذاتها كقوى منافسة للولايات المتحدة الامريكية، و الصين الطامحة للإفصاح الخارجي لتؤسس قوة قادرة على المنافسة العالمية هي الأخرى، ومع تقارب الهدف بين القوى التعديلية، جاء التناغم السياسي وتوحيد المواقف الدولية بينهما ليعبر عن رفضهما الصريح لنظام القطبية الأحادي وانفراد الولايات المتحدة الامريكية في معظم الشؤون الدولية، ليشهد العالم حالة من التجاذب التنافر على مستوى السياسات العالمية لاسيما الأمنية والاقتصادية منها. خصوصا مع رحلة الدفاع الامريكية عن قطبية النظام الدولي لصالحها والتي تتطلب إيجاد معالجات لعناصر القوة لدى الأطراف التي تطرح ذاتها للمنافسة العالمية. وعلى الرغم ما تحوزه القوى التعديلية من مقدار قوة، وأداء استراتيجي منضبط؛ إلا أن خيار تعديل القطبية يتطلب حالة من الموازنة الشاملة مع القوى المتنافسة المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، ذلك فإن مقدار حيازة القوة للقوى التعديلية انفرادا لم يحقق مقدار الحيازة الأمريكية من القوة والانتشار ما يمثل ذلك تحديا جوهرياً لتعديل القطبية الدولية. فجاءت خيارات القوة التعديلية ليس بالاعتماد على مقدار التعادل الشامل بالقوة وإنما بالاعتماد على خيارات متعددة؛ فذهبت روسيا إلى خيار التعديل عبر الفرضية العسكرية، وفرضية امن الطاقة مرتكزة بذلك على ما تحوزه من مقدار قوة عسكرية تصنف الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما جاءت الخيارات الصينية لتعديل قطبية النظام الدولي عبر الارتكان إلى بوابة القوة الاقتصادية، التي بدأت خطوات الاقتصاد الصيني تتجه إلى صدارة الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من ذلك جاءت رحلة الدفاع الأمريكية عن قطبية النظام العالمي عبر المواجهة الذكية لعناصر التفوق لدى القوى التعديلية فعملت الولايات المتحدة إلى تبني خيار التنوع في المواجهة ما يشتت ذلك خيارات القوى التعديلية والتقليل من قدرتها على مواجهة القوى الأعظم. ففي الجانب الأمني عمل على خلق العقد الأمنية بجوار التخوم الجغرافية للقوى المنافسة وعلى المستوى الاقتصادي استطاعت أن تؤطر اقتصاديات الدول عبر المؤسسات الاقتصاد الدولي.

الأهمية: تنبع أهمية الدراسة من تزايد وتيرة التنافس الدولي بين القوى الكبرى الساعية إلى تعديل قطبية النظام الدولي، والقوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة

الامريكية، فالقوى التعديلية ترفض هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على القضايا العالمية ما تولد لديها رغبة في تأدية أدوار عالمية لا تقل شأن عن الأدوار التي تؤديها الولايات المتحدة الامريكية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على خيارات الدولية لحالة التنافس بين روسيا والصين من جانب، والولايات المتحدة الامريكية من جانب اخر، وفق علاقة طرفية يسعى الأول فيها إلى تأدية أدوار عالمية أوسع واشمل، بينما يسعى الطرف الأخر إلى تحجيم تلك الأدوار عبر خلق معالجات تحد من مكانة وادوار القوى التعديلية.

الفرضية: تعمد الدراسة على افتراض مفاده: كلما تمكنت القوى التعديلية من تأدية أدوار فاعلة على مستوى القضايا العالمية، كلما اسهم في تزايد مكانتها وتأثيرها، ما يؤدي إلى تزايد فرص اصطفافها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في قطبية متعددة للنظام الدولي، وكلما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء خيارات القوى الأخرى كلما عزز من تواجدها في قمة الهرم الدولي.

أولا: بيئة النظام الدولي وتر اتبية القوى

تفيد الأطر النظري إلى أن نظرية توازن القوى هي الاقرب إلى تفسير حالة التفاعل الدولي المبني على أساس معيارية القوة فكلما زادت الدولة من مقدار قوتها واستطاعت خلق فجوة في القوة بينها وبين القوى المنافسة؛ كلما اسهم ذلك في تعزيز تراتبينها في سلم الهرم الدولي، ولبيان تراتبية القوى في سلم الهرم الدولي لابد من تحديد مقارنة تفاضلية لعناصر القوة الرئيسة والمتمثل بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. ويرى (جون مير شايمر) في كتابه (مأساة سياسات القوى العظمى) إن توزيع القوة هي ما تحدد تراتبية الدول في النظام الدولي، لذلك تعير الدول انتباها كبيراً لتوزيع القوة فيما بينها، وتسعى قدر استطاعتها لتعظيم نصيبها من القوة، وعادة ما تبحث الدول عن فرص لتعديل توازن القوى بزيادة قوتها على حساب المنافسين المحتملين، اذ تستخدم وسائل (اقتصادية – دبلوماسية – عسكرية- أخرى) لتحويل توازن القوى لصالحها حتى وان تسبب ذلك بإثارة شكوك الدول الأخرى[1]

أن القوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تتربع على قمت الهرم الدولي بوصفها قوة تمتلك مقدرات قوة شاملة ولم تستطيع أي قوى إلى حد الان مجاراتها على المستوى الشامل

وفي اطار التحليل النسقي للمكانة القوى في النسق الدولي وللوقوف على التغييرات التي تطرأ على طبيعة التفاعلات الدولية و تتبع اثرها على تراتبية القوى فلابد من التطرق الى عناصر القوة الرئيسية للقوى المتنافسة؛ فعلى الرغم من بروز ملامح لتزايد القوة الجزئية للقوى التعديلية كتمايز الذي حققته الصين في الجانب الاقتصادي أو التمايز الروسي في الجانب العسكري إلا أن القوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تتربع على قمت الهرم الدولي بوصفها قوة تمتلك مقدرات قوة شاملة ولم تستطيع أي قوى إلى حد الان مجاراتها على المستوى الشامل، لكن إن ظهور قوة كبرى جديدة على المسرح العالمي يحتمل أن يفرز قدرًا من التأثير في قطبية النظام الدولي من حيث عدد الأقطاب الفاعلة في النظام؛ أي القوى الكبرى في النظام الدولي التي تحدد طبيعة النظام سواء أكان أحاديا أم ثنائيًا أم تعدديًا. ومن شأن تلك القطبية الدولية أن تؤثر في مواقع القوة للفاعلين الآخرين من غير الأقطاب؛ ذلك أن عدد القوى الكبرى هو المسؤول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على

(١) جون مير شايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، (ط١؛ الرياض: الناشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود: ٢٠١٢) ص٤٣.

المناورة والمساومة باستغلال الموازنة بين الأقطاب[١].

وبنظرة واقعية لتتبع مقدرات القوى للأطراف المتنافسة على قطبية النظام، ففي الجانب العسكري وبمقدرات قوة ذاتية تكتسب الولايات المتحدة الأمريكية ميزة التفوق في الجانب العسكري وليس فقط في اطار ما تحوزه من قدرات صناعية وتكنلوجيا متقدمة فقط، إلا أن مقدار انتشارها العسكري حول العالم يمكنها من تأدية أدوار عالمية لوسع واشمل من القوى التعديلية والتي باتت هي الأخرى تسعى إلى إيجاد مسارب جديدة للقوة والانتشار العسكري، وفي ذات الاتجاه عملت روسيا إلى تحديث منظومتها العسكرية، وطرأت تغيرا مستمر في تحديث عقيدتها والانتقال بها عبر مراحل متعدد وبخطوات مدروسة تسعى من خلالها تغيير هيكل النظام الدولي القائم. بينما تسعى الصين إلى بناء ترسانة عسكرية متقدمة تسعى من خلالها الانتقال من النمط الجيو اقتصادي إلى النمط الجيوبولتيكي العالمي.

ولما بات الامن يقترن بالارتباط الجماعي وتشاركية القوى بدأت هيكلية النظام ترتبط بتكامل القوى وبات القوى الكبرى تتقارب بأهدافها وتتناغم بمصالها طالما توحدت الأفكار المتمثلة بتغير القطبية لا سيما التقارب الهدفي بين الصين وروسيا، ذلك ما زاد القوى التعديلية غير القانعة بنظام أحادي القطبية من تعزيز قدراتها وتحديث منظوماتها وطرح مشاريعها العالمية بهدف تعديل التراتبية الدولية، إلا أن اختلاف طبيعة الدولة ومواردها وتباين قدراتها دفع كل منها اللجوء إلى خيارات مختلفة ترسم فلسفتها لتعديل قطبية النظام الدولي الحالي[٢].

(١) رابح زغوني واخرون، العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، الاستراتيجية الصينية للعالم العربي نحو الانتقال من الجيو اقتصاد الى الجيو بولتيك (ط١؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩) ص٨٨.

(2) Sarah Kirchberger, Svenja Sinjen, Nils Wörmer, Russia-China Relations: Emerging Alliance or Eternal Rivals? (First Published؛ Oslo: Springer Nature AG, 2022) P60.

ثانيا: فرضيات تعديل قطبية النظام الدولي

لاشك أن السياسة الدولية بما تحمله من مضامين وارتباطات نظرية وعملية هي محصلة تفاعل بين مجموعة من القوى، وليس من الطبيعي أن تحدث حالة التفاعل الدولي دون مداخل أو مواضيع تؤسس حالة التفاعل القائمة والمستقبلية، ما ينجم عنه تفوق لعدد معين من القوى نتيجة تصاعد قدراتها المؤسسة لهذا المدخل، في المقابل تراجع لقوى أخرى في ذات المدخل، وأن حالة تعزيز قوة الدولة يكمن في مدى قدرتها على استدامة عناصر القوة واخراجها بالشكل الذي يحقق لها تعزيز قوتها على المستوى الخارجي، ويشير المدخل هنا الى موضوع وحيز التفاعل الذي من خلاله تستطيع الدول الدخول في حالة التفاعل فعلى سبيل المثال المدخل الاقتصادي أو المدخل الأمني، وإن مستويات أداء الدول داخل اطار هذا التفاعل تؤسس إلى تراتبية الدول كلا حسب مقدار قوتها.

وأدت نهاية الحرب الباردة إلى خفض مستوى التدخل الدولي كأداة لصراع وغياب المنافسات بين القوى العظمى نتيجة انهيار احدهما من نظام ثنائي القطبية، لتنفرد الولايات المتحدة بوصفها قوى عظمى ضمن نظام احادي القطبية، ونتيجة لعدم تعادل في القوة وضعف الديناميكيات الداخلية على مستوى الدول المنافسة للولايات المتحدة تسحبها بعيداً عن المشاركة العسكرية العالمية والمنافسة الاستراتيجية المباشرة، إلا أن خيارات التعديل الدولية يمكن اسدالها عبر مجموعة من المداخل ادقها :

١. **الفرضية الجيوبولتيكية:** افرزت المتغيرات الدولية وتوظيفاتها امكانية تنامي الفرضية الجيوبولتيكية في تعزيز خيارات تعديل القطبية الدولية، ويقرء البعض أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية جاء بفعل ادراكها الجيوبولتيكي وتوظيفها للمراكز العالمية، واذا ما ارادت القوى التعديلية أن تؤسس حركة في طبيعة التوازنات الدولية أو تغير تراتبية النظام الدولي؛ عليها أن تجعل من الفرضية الجيوبولتيكية منطلقا أساس في صياغة الخيارات الأخرى، إلى جانب ذلك أن خيار تقارب الأهداف بالصيغة الجيوبولتيكية فالجيوبولتك أداة تساعد على فهم التغيرات الدولية عبر توظيف الامتدادات المكانية في تعزيز قوة الدولة. ولم تعد الفرضية الجيوبولتيكية في اطارها التقليدي الذي يعني التمركز في المناطق الاستراتيجية وإنما ارتبط بها الجيوايكونمي اسهم بشكل كبير في تعزيز التفاهمات الدولية والتي يمكن أن تجعل الدولة اما سيل من التحالفات الدولية المناهضة لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على قطبية النظام الدولي ذلك ما وضعنا امام تقارب القوى وأن كانت بدوافع يقرأها البعض على أنها اقتصادية،بل هي ترتيبات سياسية ذات بعد خارجي تهدف

إلى الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قطبية النظام الدولي ليمثل تناغما في السياسات وتوحيدا للأهداف.

٢. **الفرضية الجيو امنية:** توفر الصياغات الجيو امني صيغة من التحالفات البينية شأنها ان تؤسس استجابة ديناميكية لتقارب الرؤى والاهداف فتمثل استجابة سريعة لمواجهة التهديد، او تغير معادلة القوة ضمن حيزا جغرافيا معين، وبالتالي ان تكرار صيغ التحالفات الإقليمية يمكن أن تؤسس مدخل لتعديل خارطة القطبية العالمية، وفق سلوك زيادة القوة من اجل تحقيق التعادل أو التفوق في القوة[١]. وتنطلق فرضية الجيوامنية من افتراض مفاده إن أي ترتيبات أمنية مشتركة ضمن إقليم معين يمكن أن تؤسس إزاحة نسبية للقوى العالمية المهيمنة، وبالتالي إن توارد الترتيبات الأمنية في مراكز عالمية مختلفة يمكن أن يجعل العالم أمام نظام متعدد القطبية قائم على أساس التعاون الأمني بين قوى متوسطة أو كبرى غير قانعة بنظام احادي القطبية، وطرح (باري بوزان) في البناء النظري لمجمع الأمن الإقليمي (RSCT) الذي يسعى الى تفسير التفاعل بين التوجهات الإقليمية والعالمية في نظام الأمن الإقليمي. بحجة إن الاعتماد الأمني المتبادل ينقسم عمومًا إلى مجموعات إقليمية (مجمعات أمنية) ليشكل مركب امني بقدر من التجانس، الذي يرى فيه (بوزان) نمطاً دائم من الصداقة والعداء يأخذ شكل أنماط دون عالمية ومتماسكة جغرافيًا من الاعتماد المتبادل الأمني» وهم يعتقدون أن النظام الدولي يتكون الآن من ترتيبات إقليمية مختلفة، مع أنظمة أمنية إقليمية متنوعة[٢]، والتي حلت محل البنية الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة إلى أنظمة أكثر لامركزية، مدفوعة بهياكل إقليمية، على شكل تآلفات استراتيجية تحدث في مستويات اقل من مستوى التحالف الأمني الشامل نتيجة تناغم السياسات وتقارب الأهداف.

ان تكرار صيغ التحالفات الإقليمية يمكن أن تؤسس مدخل لتعديل خارطة القطبية العالمية، وفق سلوك زيادة القوة من اجل تحقيق التعادل أو التفوق في القوة

٣. **الفرضية الجيو اقتصادية:** أسست الترتيبات الاقتصادية مدخلا لتعديلا قطبية النظام الدولي، عبر الانتقال من الجيو بولتيك الى الجيوايكونمي، اذ تمثل الفرضية الجيواقتصادية محصلة التنافس الدولي بأبعاد اقتصادية، انطلاقا من افتراض مفاده

(1) Stephen M. Walt, The Origins of Alliance)first population; New York: Cornell University Press, 1987) p17.

(2) Barry Buzan, Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (first published; London: Cambridge University Press,2003) p72.

ان الاقتصاد تمثل ركيزة/ منطلقا لتأسيس عناصر قوة أخرى، فكلما تمكنت الدول من تعزيز قدراتها الاقتصادية كلما اسهم ذلك في تعزيز موارد قوتها الشاملة، طالما بدت العولمة الاقتصادية تمثل معيارا من معايير تمايز القوى الدولي وبذلك جاءت الفرضية الجيواقتصادية لتطرح تنوع الاعبين المنخرطين في السياسة الدولية عبر المدخل الاقتصادي، وتبرهن الشواهد التاريخية مرحلة انهيار القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي نتيجة عدم كفاية القدرات الاقتصادية لاستدامة حالة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك. وعند تتبع تأثير العوامل الاقتصادية على تراتبية النظام الدولي فإن إيلاء التركيز على البنية الاقتصادية اكثر من السياسية والعسكرية يبين أن الجيواقتصاد هو مفتاح ادراك تكوين وتطور وعمل النظام العالمي المعاصر، تؤدي دورا مهما في تحديد أوضاع النظام الدولي[1]. لان أي دولة ذات موارد اقتصادية كالصين مثلا؛ بمقدورها أن تترجم قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية لامتلاكها القدرات المادية والتكنولوجية اللازمة لهذا التحول، بينما لا تستطع روسيا وهي قوة عسكرية كبرى أن تحتفظ بتفوقها العسكري أو تحولها إلى قوة اقتصادية، ناهيك عن أن القوة العالمية لم تعد كامنة فقط في القوة العسكرية كما كانت سابقاً إبّان مرحلة الحرب الباردة، وأشار (بول كندي) إلى: «أن الاقتصاد هو الذي سوف يسهم في تحديد الأطر الاستراتيجية للقوى العظمى وقدراتها على البقاء» بينما أضاف (ريتشارد روز كرانس) على: «إنَّ مفتاح القوة العالمية لم يعد في القوة العسكرية وإنما في التجارة»[2] في إشارة الى تنامي دور الاقتصاد في تحديد هيكلية النظام الدولي.

إنَّ مفتاح القوة العالمية لم يعد في القوة العسكرية وإنما في التجارة»( ) في إشارة الى تنامي دور الاقتصاد في تحديد هيكلية النظام الدولي

٤. **الفرضية التكنلوجية:** إذا كان قرن العشرين عصر تكنلوجيا المعلومات فأن القرن الحادي والعشرين هو عصر تكنلوجيا الاتصالات وبوابة الانفتاح لتوظيف اللامتناهي من تقنيات الذكاء الاصطناعي، ليضع العالم اما منعطف جديد لقوة لا متناهية من الحداثة التي لامست جوهر قوة الدولة. كيف؟ كونها لامست القوة الاقتصادية عبر تحديث أنماط

(١) طارق محمد ذنون الطائي، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون ((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، افاقه المستقبلية)، (ط١؛ عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص١١٦.

(٢) نقلا عن: مروان سالم العلي، «المتغيرات الاستراتيجية والتكنلوجية المؤثرة في خارطة توزيع موازين القوى في النظام الدولي» مجلة العلوم السياسية والقانون (برلين: المركز الديمقراطي العربي – الألمانية، لمجلد ٣، العدد ١٤، مارس ٢٠١٩) ص٢٠٠.

السلوك الاقتصادي محدثة حالة من التحول في الاقتصاد من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعرفة والذي امتد ليشمل التشغيل الاصطناعي عبر استخدام أدوات التقدم التكنلوجي، ومن جانب اخر بات يلامس الامن من حيث تعزيز القدرات العسكرية عبر توظيف التقنيات النانوية في تحقيق التقدم في الصناعات الحربية والمعدات القتالية حتى باتت القوى العسكرية تعرف أصناف غير مألوفة من الصواريخ الذكية الفرط صوتية، والمركبات الانزلاقية وأنظمة الرادار والاستشعار الذاتي، إلى جانب أنظمة التفكير والقيادة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة هائلة تسمح بتسيير أجهزة بالغة التعقيد بشكل ذاتي، وهي بذلك محدثه استكمالا للعقل البشري وإن كانت من صنعه[1]

(١) إميل خوري، صراعات الجيل الخامس، (ط٣؛ بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٩)، ص٢٢٠.

ثانيا: خيارات تعديل القطبية وفلسفة الفكرة

ليس بمقدور أي دولة مهما على شأنها أن تتوارد في مدركاتها فكرة تعديل القطبية أو المزاحمة على الأدوار العالمية دون أن تؤطر مسارات نظرية تتجسد بفلسفة الدولة وطبيعة تفاعلاتها الخارجية، إلى جانب مرورها بتحولات تلامس القوة الذاتية بجوهرها ومضمونها، في هذا السياق يرى (اورجناسكي) إن فكرة انتقال القوة تمر بثلاثة مراحل رئيسية: **الأولى مرحلة القوة الكامنة** والتي تكون فيها المجتمعات ريفية، تمتهن الزراعة كمصدر للمعيشة، ولا يوجد لها في هذه المرحلة أي اهتمامات في مجال التصنيع، وتكون مستويات القوة فيها مستقرة، وفي ادنى مستوياتها. **الثانية المرحلة الانتقالية في تحولات القوة**: وفيها تكون الدولة على اعتاب مرحلة التصنيع الامر الذي يزيد من قوة الدولة، ويقاس مستوى الزيادة في القوة من خلال زيادة مستوى التصنيع، وفي هذه المرحلة، يتحول المجتمع من مجتمع ريفي، إلى مجتمع مدني. **اما المرحلة الثالثة؛ مرحلة نضج القوة** وهي المرحلة التي تكون فيها الدولة قد اصبحت صناعية بالكامل غير إن هذه المرحلة لا يمكن فيها قياس نسبة الزيادة في القوة، وتنطبق هذا المراحل على الصين أكثر من روسيا الاتحادية لان الأخيرة كان جزء من قطبية النظام الدولي وإن ما حدث هو تراجع القوة، من ثم ذهبت إلى استعادة المكانة كبوابة أو خيار من خيارات التعديل القطبية، ولتتبع خيارت القوة التعديلية للقوى الكبرى سيتم التطرق لها على النحو التالي:

عملت الصين على توظيف الدبلوماسية والتعايش السلمي وانتهاج مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة

١. الخيارات الصينة لتعديل قطبية النظام الدولي

انتهجت الصين فكرا استراتيجيا قوامه توظيف القوة الناعمة عبر ابراز سياسات تبادل المنفعة « إذ طرح (Zhao Tingyang) مفهوم تيانشيا» (Tianxia) الذي يشير الى تأمين السيادة الصينية والتحول من الإطار الانعزالي والتباعد الى الاطار التعاون والتقارب العالمي، وفق نظام للتعايش السلمي تم تأسيسه على أساس فكرة العالم بأكمله يمثل وحدة واحدة ما يتطلب إعادة تفكير في عرض القضايا العالمية وتفسيرها» [1]. لا ينبغي ذلك أن يكون مجرد تميز سياسة الصين التصالحية المتمثلة في «إعطاء المزيد والحصول على الأقل» مقابل خضوع المحيط، بل هي «نتيجة الاختيار العقلاني والتفاعل الاستراتيجي بين الصين والدول المجاورة لها، وطورت الصين فكرة الصعود السلمي معللة بذلك رغبتها بالاصطفاف مع القوى الكبرى الأخرى في

(1) Dawn C. Murphy, China’s Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing’s Alternative Word Order (first edition, California: Stanford University Press, 2022) p55.

إدارة الشؤون العالمية وليس التربع أو الانفراد في إدارة الشؤون العالمية، إذ عملت الصين على توظيف الدبلوماسية والتعايش السلمي وانتهاج مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة، ودعم دور المؤسسات الدولية لاسيما الأمم المتحدة[١]، إلا أن أي مزاحمة أو أي اطار تعاوني لابد أن يصاغ وفق ما تحوزه الدولة من ممكنات، فقدمت الصين ذاتها كقوة اقتصادية عالمية بعد ما تمكنت من تأسيس قاعدة اقتصادية تكون قادرة من خلالها على المنافسة الاستراتيجية، مع تعزيز خيارات أخرى تكاملية النهج في مسارب أخرى من القوة. وللوقوف على الخيارات الصينية لابد من التطرق لها على النحو التالي:

أ. **الخيار الاقتصادي** من الملحوظ إن تنامي القوة الصينية بشكل عام يدعها في مقدمة القوة التعديلية لقطبية النظام الدولي وتركز الصين على الاقتصاد كمدخل رئيس لتحقيق الأهداف العالمية؛ ولإسقاط فرضيات التعديل تعديل القطبية على النهج الصيني، يلحظ انها عملت في العقود الأربعة الماضية على تحويل من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد موجه نحو السوق العالمي، الامر الذي مكنها من تحقيق نمو غير مسبوق، اما على المستوى المشاريع الاقتصادية العالمية طرحت الصين مشروع الحزام والطريق لتؤسس منطلق لاستكمال الفرضية الجيواقتصادية، ومن الواضح إلى حد ما أن طموحات الصين وتطلعاتها العالمية تؤثر على كيفية إعادة وضع المنطقة الآسيوية لنفسها في السياق الدولي، مما يؤدي إلى آثار كبيرة على الديناميكيات الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية[٢]. ذلك إن طرح مبادرة الحزام والطريق، فضلا عن شروع الصين بتحديث قوتها البحرية، ستمكن الصين من رفع مستوى التنافس الاستراتيجي على اقل تقدير ضمن بيئتها الإقليمية وتغير خارطة التوازنات خارج المجال التي تصيغها الولايات المتحدة الامريكية في غرب القارة الاسيوية، إذ تسعى إلى تطوير مزيد من التواصل مع القوى الإقليمية بهدف يتمثل في دمج المناطق الفرعية الأخرى في آسيا التي يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا تطوير التفاعل الاستراتيجي في المنطقة الى صالح الصين[٣]. وبذلك ان الخيار

(١) عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية(ط١؛ عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤) ص١٤.

(2) ()Salvador Santino F. Regilme Jr, The United States and China in the Era of Global Transformations: Geographies of Competition (First Edition; Bristol: Bristol University Press, 2024) P166.

(3) Lucía Morales, Sam Dzever, Robert Taylor, Asia-Europe Industrial Connectivity in Times of Crisis, Innovation and Technology Group, Innovation, Entrepreneurship and Management Series (London, Volume 16, ISTE Ltd and John Wiley,2022), p222.

الاقتصادي يمثل احد ابرز المداخل المتاحة للصين في تغير قطبية النظام الا ان الارتكان الى خيار الاقتصادي لا يمكن ان يحقق جدوه دون الركون الى تكامل القوة عن طريق تعزيز خيار القوة السياسية والعسكرية.

ب. **الخيار السياسي:** تبنت الصين نهجا سياسيا سلميا في سلم الصعود نحو نظام متعدد الأقطاب، والذي يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتفادي الاصطدام مع الدول العظمى، وان دور الصين في بنية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي يرتبط بتوسع إطار مصالحها الاستراتيجية، وبخبرتها التاريخية وثقافتها ورؤيتها للتطورات الجارية في مناطق العالم المختلفة. وإذا كان الخطاب السياسي الصيني يدعو إلى إقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافاً ومتعدد الأقطاب[1]، وتعتقد أن النظام الدولي الحالي لا يمكن تبديله ولا يمكن أن يبقى على حاله أيضاً. وفي ذات الوقت تعمل الصين على تبني استراتيجيات تنمية سليمة تسعى من خلالها إلى خلق بيئة آمنة للنمو عن طريق تجنب الصراعات والنزاعات، فضلاً عن سعيها إلى لعب دور إيجابي في أسيا من اجل تجنب النظر اليها باعتبارها تهديداً، وإقامة شراكات دولية مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، وإنشاء علاقات استراتيجية مع روسيا والاتحاد الأوربي واليابان والأسيان والأبيك ومنظمة شنغهاي للتعاون والتعاون مع المنظمات الاقليمية لحل المشاكل وايجاد الحلول لخلق تصور ايجابي عن سياستها الخارجية ذات الطابع السلمي الفاعل على الرغم من سعي الصين الى تحديث منظومتها العسكرية لاسيما البحرية منها. الا ان ذلك التحديث يندرج ضمن زيادة الحماية وتقليل مخاوف امداد الطاقة فما زالت الصين تحتاج إلى وصول موثوق إلى موارد الطاقة، والقوات البحرية للدفاع عن هذا الوصول، وسياسات خارجية للإبحار بأمان نحو أهدافها[2]، وعلى الرغم من انتهاج الصين المسار السلمي لتبوء مكانة عالمية؛ إلا أن ذلك لا يعني عدم احتمالية تحالفها مع روسيا على المستوى السياسي والأمني طالما بدت الأهداف اكثر تشاركية والسياسات اكثر تناغماً في عالم يسعى فيه الطرفان الى تعديل قطبية النظام، تجدر الإشارة إلى أن تعاون الصين مع قوة عظمى واحدة (مثل روسيا) يمكن أن يؤدي إلى

(1) Gerlinde Groitl, Russia, China and the Revisionist Assault on the Western Liberal International Order (first edition; Oslo: Springer Nature Switzerland AG published, 2023) p263.

(2) Altug Günar, The Trade Wars of the USA, China, and the EU: The Global Economy in the Age of Populism(first edition; New York: Rowman and Littlefield Publishers INC, 2021) p116.

سلوك تنافسي مع قوة عظمى أخرى (مثل الولايات المتحدة)[1].

ج. الخيار التكنلوجي وتوظيفات الذكاء

لقد أكد صناع السياسات الصينيون باستمرار على الذكاء الاصطناعي باعتباره أحد ركائز هدف الصين المتمثل بأن تصبح قوة عظمى في مجال التكنولوجيا عبر آليات التمويل التي تقودها الحكومة، والجهود البحثية التي تدعم تطوير الذكاء الاصطناعي في الصين. وتعمل الصين على تبني نهج تفاضلي في التعامل مع الذكاء الاصطناعي والذي يمنحها مزايا فريدة في اكتساب القوة، ذلك ما يؤسس الى انتهاج الصين الفرضية التكنلوجية، ويرى (ريتشارد سوتماير) أن استراتيجية التوظيف التكنولوجي للصين يجب أن تُفهم على أنها شكل معدل من القومية التكنولوجية، إذ «يتم متابعة التطوير التكنولوجي لدعم المصالح الاقتصادية والأمنية الوطنية من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة لصالح الاقتصاد الوطني الصيني». ذلك إن الكيفية التي تستعرض بها الصين قوتها التكنولوجية المتنامية يمكن ان تقدم مؤشراً جيداً لتعزيز مكانتها عالميا وطرح ذاتها كقوة متقدمة تكنلوجيا قادرة على اعداد القوة وتوظيفها على المستويين الداخلي والخارجي بالشكل الذي يعزز من قوتها مقابل القوى التنافسية الأخرى[2].

أن استراتيجية التوظيف التكنولوجي للصين يجب أن تُفهم على أنها شكل معدل من القومية التكنولوجية

وعلى الرغم مما تقدم لم تكن خيارات الصين تحمل الصفة العدائية ولم يعد المحرك الايديولوجي بين خيار (الرأسمالية والاشتراكية) محركا للتنافس على القطبية، ولم يكن العامل العسكري الخيار الأول في تعديل قطبية النظام، ولم يكن طموح الصين إزاحة الولايات المتحدة من مصاف القوى العظمى، فضلا عن عدم جديتها بإقامة تحالف امني مع روسيا على الرغم من التقاربات الهدفية؛ ما يعكس تصورات الصين عن النظام المستقبلي بأنها قوة راغبة لتعزيز المكانة الدولية اكثر مما هي راغبة بتغيير قطبية النظام العالمي، ذلك ما يتسق هدفياً ما طروحاتها الفكرية للصعود السلمي.

٢. الخيارات الروسية لتعديل قطبية النظام الدولي.

ليس من الطبيعي أن ينظر العالم الى روسيا بوصفها قوة تقليدية لا تسعى إلى استعادة المكانة العالمية أو مشاركة في احداث تغيرات على مستوى تراتبية النظام الدولي أو تعديل قطبيته، فمن

(1) Dawn C. Murphy, China’s Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing’s Alternative Word Order (oper citato) p56.

(2) T. J. Pempel, The Economy-security Nexus in Northeast Asia (first edition, London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2013) p80.

الطبيعي أن تعيد لملمة ذاتها وتتجاوز مراحل التراجع في الأداء السياسي لتقدم ذاتها اليوم كقوة تعديلية غير راضية بالوضع الدولي القائم والمتمثل بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية.

بناءً على ذلك يكمن جوهر الإدراك الروسي في تغيير الآليات الدولية التي تحكم حركة التفاعلات الدولية، وإعادة تشكيلها بالشكل الذي يحظى بالقبول والتأييد والتركيز على المشاركة والتحالف والثقة المتبادلة، من خلال إعادة تقييم الترابطات مع محيطها الخارجي، لا سيما القوى الآسيوية من دول الجوار القريب لروسيا والتحالفات الاستراتيجية مع القوى الآسيوية الكبرى يأتي في مقدمتهم الصين، إلى جانب ذلك تستند روسيا الى جملة من الخيارات في تطلعاتها لتعديل قطبية النظام الدولي ادقها:

أ. **الخيار العسكري**: استطاعت روسيا في حلول عقد من الزمن من لملمة القوة العسكرية لتفصح عن ذاتها بحيازة ثاني اكبر قوة عسكرية على المستوى الدولي، بعد الولايات المتحدة الامريكية، وعند تتبع مكانة القوة العسكرية في تفاعلات الدولية لاسيما الأمنية منها، اذ تشير الاحداث حالة من إعادة تشكيل التصورات عن روسيا كلاعب دولي جديد له مقدار كاف من القوة العسكرية لأحداث حالة او نمط جديد من التوازنات لاسيما بعد تحديث العقيدة الاستراتيجية والتي تضمن معالجات لمصادر التهديد الروسي الناجم من الولايات المتحدة الامريكية والغرب، لتصغ في المدركات العالمية استعدادها وقدرتها على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

توظف روسيا خيارات الامداد في سياساتها الخارجية عبر ركيزتين الأولى تتجسد بقطع الامداد والثانية برفع الأسعار

ب. **خيار امن الطاقة**: نظراً لأهمية الطاقة باعتبارها شريان الحياة للاقتصادات الحديثة، فإن انقطاع إمدادات الطاقة قد يكون له عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة، مما يثير اضطرابات يمكن أن تحدث تحولا اقتصاديا في الدول غير المنتجة للطاقة، ومثل عنصر الطاقة احد خيارات فرض المكانة الروسية، اذ شهدت سياسات امن الطاقة الروسي تحولا جوهريا في عهد الرئيس بوتين، وتهدف روسيا إلى أن تكون واحدة من قادة العالم في قطاع النفط والغاز والطاقة النووية وتطوير التقنيات الجديدة في هذه المجالات[1].

وتتبنى روسيا استراتيجية طاقة مغايره عن باقي الدول المنتجة، حيث توظف روسيا خيارات الامداد في سياساتها الخارجية عبر ركيزتين الأولى تتجسد بقطع الامداد

(1) Kenan Aslanli, Russia's Foreign Energy Policy: Resources, Actors, Conflicts(first published; New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2024) p1987.

والثانية برفع الأسعار، إذ عادة ما تلجئ روسيا إلى خيار قطع امداد الطاقة عن الدول المستفيدة في اطار ممارسة الضغط السياسي أو اخضاع الطرف الاخر إلى إرادة روسيا في مجال معين، وعادة ما تلجئ روسيا إلى خيار رفع الأسعار للمنتجات الطاقوية لممارسة ذات التأثير، ومثلت الطاقة الروسية دور المورد الرئيسي للطاقة لأوروبا وكثيراً ما يرتبط الاستخدام الاستراتيجي للاستثمارات واتفاقيات الاستثمار الدولية الروسية بممارسة القوة المهيمنة في مجال نفوذ الدولة [1].

د. **الخيار الجيوبولتيكي:** تسعى روسيا إلى توظيف الخيار الجيوبولتيكي بوصفه أحد ركائز القوة المعاصرة، فتضمن تحديث عقيدتها الاستراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الارتباط الإقليمي، وتعزيز الامتداد نحو البحر المتوسط ومن ثم الانفتاح نحو افريقيا، وتمثل خارطة الامتداد الجيوبولتيكي خيارا استراتيجيا لتعزيز الاستراتيجية الروسية الهادفة إلى تعديل قطبية النظام، ويشكل اكتساب النفوذ الروسي في أفريقيا منافسة لكل من الولايات المتحدة والصين، لأن القوى الثلاث الكبرى لها مصالح سياسية واقتصادية في أفريقيا. في حين أن العلاقة الروسية مع الصين تسمح للبلدين بحل قضايا التنافس دون مواجهة سياسية واضحة نتيجة تقارب الاهداف، فإن المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا أمر لا مفر منه، حتى لو لم يتم الاعتراف بها في اختلافات معينة في المصالح، مثل بناء محطة روسية للطاقة النووية أو استخراج موارد طبيعية معينة في أفريقيا. إلخ. فبينما تنظر روسيا إلى نفوذ الولايات المتحدة باعتباره عقبة أمام تحقيق مكاسب على الأرض، ينظر قادة الولايات المتحدة إلى روسيا باعتبارها منافسًا للهيمنة العالمية الأمريكية في جميع مجالات الوجود، حيث تعد القوة الروسية واحدة من القوى القليلة التي يمكنها تحدي المصالح الأمريكية[2].

أن العلاقة الروسية مع الصين تسمح للبلدين بحل قضايا التنافس دون مواجهة سياسية واضحة نتيجة تقارب الاهداف،

وفي اطار تتبع تناغم السياسيات الروسية – الصينية؛ وافقت روسيا على مبيعات الأسلحة التي تعمل على تحسين قدرات الصين الجوية والبحرية والمضادة للسفن والدفاع الجوي،

(1) Antonia Colibășanu, Geopolitics, Geoeconomics and Borderlands: A Study of a Changing Eurasia and Its Implications for Europe (First Published; Oslo; Springer Nature AG, 2023) p211.

(2) Salvador Santino F. Regilme Jr, The United States and China in the Era of Global Transformations: Geographies of Competition, (oper citato) P213.

اذ يمكن تعزيز قوتها امام التواجد العسكري للولايات المتحدة وحلفائها في آسيا، ونجحت في تعزيز التعاون الدفاعي مع وروسيا في السنوات المقبلة، بما في ذلك في مجال الردع النووي. ومن المرجح أن يواصل البلدان جهودهما للحفاظ على الردع النووي للولايات المتحدة من خلال معارضة نشر أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية والأسلحة التقليدية عالية الدقة. ومن المرجح أن يمارسوا الضغوط على حلفاء الولايات المتحدة في آسيا وأوروبا لحملهم على رفض نشر أنظمة الدفاع الصاروخي، والصواريخ الأرضية متوسطة المدى، وأنظمة الأسلحة الأخرى على أراضيهم، ويمكن أن يتخذ التعاون الصيني الروسي أيضًا أشكالًا أكثر إثارة للدهشة، بما في ذلك الدفاع الجوي والصاروخي المشترك المحتمل في القطب الشمالي أو حتى نشر شبكات SSBN صينية في هذه المنطقة[1].

(1) Sarah Kirchberger, Svenja Sinjen, Nils Wörmer, Russia-China Relations: Emerging Alliance or Eternal Rivals? (oper citato) P157.

رابعا: مشاهد مستقبل القطبية

تثير بنية توزيع القوة داخل النظام العالمي تناقضات في مشاهد اصطفاف وتراتبية الدول في سلم الهرم الدولي وتتبع قطبيته أيضاً، فثمة من يرى إن تنامي القدرات القومية للدول الكبرى مثل روسيا الاتحادية والصين؛ يمكن أن يحدث تغييراً في واقع النظام العالمي بإزاحة الولايات المتحدة من قمة الهرم أو المشاركة معها في إدارة الشؤون العالمية، ونعلل ذلك بإن الولايات المتحدة الامريكية لم تعد بذلك القدر من القوة الذي كانت عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن، وإن عودة روسيا الاتحادية بوصفها قوة فاعلة يمكن أن تعيد ترتيب الشؤون الدولية خصوصا مع بروز رغبة الاتحاد الروسي في إعادة مكانته الدولية[١]، فضلا عن تقارب الأهداف وتناغم السياسيات مع الصين والتي من الممكن ان تؤسس لقوة مضافة عبر تبني النهج التكاملي، ما يحدث تحولا في القوة اما عن طريق انتقال القوة او عن طريق الحرب.

بالمقابل هناك افتراض آخر يتجسد: بأن القوى التعديلية المتمثلة (الصين – روسيا الاتحادية) لم تحقق مقداراً كافيا من القوة مقابل الدولة المهيمنة وتطورها إلى أن تصبح مبدأ ضابطا لحركية التوازنات الدولية. ونعلل ذلك بإن النظام الدولي لا زال يتسم بالأحادية القطبية، بانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالقوة الشاملة، كونها خاضت بعد زوال الاتحاد السوفيتي رحلة الدفاع عن القطبية من خلال تعزيز قوتها وانتشارها العسكري فضلا عن مأسسة سياستها الخارجية، ما خلق فجوة في القوة استطاعت من خلالها ان تنفرد في إدارة شؤون النظام الدولي بما يتضمنه من ترتيبات امنية أو شراكات اقتصادية أو تحالفات عسكرية لاسيما في مناطق المحيطين الهندي والهادي إلى جانب اوربا والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ونطاق تنافسها الاستراتيجي مع الصين وروسيا الاتحادية [٢]، فما زالت الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بقدر كبير من القوة الكافية لاستدامت هيمنتها تحت نظام احادي القطبية، في حين يمكن اسدال افتراض آخر يكمن في تفسير مفاده ان وقت تغير قطبية النظام لم يحن بعد، ما يضعنا ذلك امام مشهد اخر يتجسد باستمرارية الهيمنة الامريكية.

المشهد الأول: مشهد تعديل قطبية النظام الدولي(الحرب أو الانتقال)

لقد أثار صعود الصين وتنامي القوة الروسية على مدى العقود الماضية تساؤلات

(١) عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، الولايات المتحدة الامريكية هدر فرصة سانحة (ط١؛ عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠٢١) ص٣٥١.

(2) Tsuneo Akaha, Jingdong Yuan, Wei Liang, Trump's America and International Relations in the Indo-Pacific: Theoretical Analysis of Changes & Continuities(First Published; Oslo: Springer International Publishing, 2021) P 187.

مهمة حول مدى استمرارية القطبية الأميركية الأحادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى إعادة إشعال مناقشات أوسع حول السلطة وانتقالها وتحولات الهيمنة أو تشاركية القوى الصاعدة في إدارة الشؤون الدولية، وتركز نظرية انتقال القوة على التسلسل الهرمي كمبدأ تنظيمي في السياسة العالمية. وإن تركيز القوة بدلالة التفاضل في القوة الجزئية، وليس خيار التوازن المبني على أساس التعادل بالقوة، إذ يشجع الخيار الأول الحفاظ على السلام والاستقرار أكثر من خيار الثاني الذي يؤدي الى الحرب كوسيلة من وسائل تعديل القطبية.

ويتعزز مشهد تعديل القطبية عبر **مسارين الأول**: حالة انتقال السلطة من القوة المهيمنة إلى القوة التعديلية مع احتفاظ القوة المهيمنة بمركز متقدم من تراتبية النظام الدولي، وفي هذا الصدد، تعد نظرية انتقال السلطة احتمالية وليست حتمية، والثاني خيار المواجهة إذ تحاول القوة المهيمنة دمج المنافسين المحتملين في معايير وقواعد وممارسات النظام القائم.

فهناك احتمال ضعيف يؤسس إلى **احتمالية أن يكون انتقال سلمي** ومستقر للسلطة عندما يكون هناك قبول واسع النطاق للوضع الراهن من جانب منافس صاعد، كما يتضح من انتقال السلطة الذي حدث بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين، ويقترب الخيار من تنامي دور الصين العالمي وسعيها بالوصل السلمي إلى السلطة والتأثير العالمي. بينما تزداد **احتمالية الحرب** في ظل ظروف التكافؤ في القوة وعدم الرضا على الوضع الراهن من قبل الأطراف المتنافسة، اذ يصف احتمالية الحرب بين قوة صاعدة غير راضية وقوة مهيمنة تسعى للحفاظ عن القطبية[1] وينطبق هذا الخيار على رغبة روسيا الاتحادي الى تبني خيار المواجهة في تعديل قطبية النظام. إذ إنه من الممكن تصور سيناريوهات الصراع العسكري الذي قد تتعاون فيه الصين وروسيا لضمان الردع النووي للولايات المتحدة، ومن المحتمل أن تكون منطقة شمال شرق آسيا هي محور التركيز في مثل هذه السيناريوهات. ويلوح في الأفق صراع عسكري محتمل على شبه الجزيرة الكورية، حيث تشكل القوات النووية الروسية والصينية أحد العوامل، إن الحرب على جبهتين من شأنها أن تجبر الولايات المتحدة وحلفائها على مواجهة روسيا في أوروبا والصين في آسيا في وقت واحد هي حرب أخرى في مثل هذا الظروف، قد يُدخل كلا البلدين خطر التصعيد النووي في مسارحهما، وحتى لو امتنعت الصين وروسيا عن التعاون في تطوير القدرات الهجومية الاستراتيجية،

(1) ()Paul D Williams, Matt McDonald, Security Studies: An Introduction (First Edition; London: Routledge Taylor and French Group,2023) p44.

فإن تعاونهما في مختلف جوانب الردع النووي يمكن أن يخلق تحديات ملحة للقادة الغربيين ومخططي الدفاع والامن[١].

ويزعم منطق تعظيم القوة الذي يتبناه الواقعيون الهجوميون أن الدول تحركها الرغبة في الحصول على قوة نسبية أكبر لتحسين وضعها في النظام الدولي، مع اعتبار الهيمنة الهدف النهائي. فإن الأدبيات النظرية حول القطبية الحالية للنظام الدولي تفيد إلى أن تعاون الصين مع قوة كبرى واحدة (مثل روسيا) يمكن أن يؤدي إلى سلوك تنافسي مع قوة عظمى أخرى (مثل الولايات المتحدة) ما يدفعها إلى ترشيح خيار المواجهة والحرب بدرجة اكبر من احتمالية انتقال السلطة، والسبب أن الولايات المتحدة الامريكية ما زالت تتفوق في القوة والأداء على حساب القوة المنافسة الأخرى، وحالما يحدث تراجع في القوة الأمريكية يمكن ترجيح خيار تعديل القطبية عبر تكون نظاما جديد قوامه التعددية القطبية حتى ولو كانت باشتراك الولايات المتحدة بوصفها قطبا فاعلا في الشؤون الدولية، إلا أن تصاعد مكانة الدول المنافسة يمكن أن يحدث حالة من التشاركية في إدارة النظام الدولي أو حالة من تجزئة الهيمنة وفقا للامتدادات الجيوبولتيكية والعودة إلى مبدأ « مناطق النفوذ» وهذا الافتراض يحث حالة اكثر استقراريه في النظام الدولي إذا لم يطور الأطراف حاله التنافس على مستوى الرقع الجغرافية الكبرى، إذ تنتهج روسيا الاتحادية جملة من الصياغات في تعزيز مكانتها العالمية[٢] لا سيما التوجه نحو افريقيا بهدف تغيير الوضع الراهن عبر خطط طويلة المدى تسعى روسيا من خلالها على مكاسب سياسية واقتصادية يمكن أن تعزز من خلالها مكانتها العالمية، إلا أن ذلك التوجه من الممكن أن يوقع روسيا الاتحادية بفخ الاستنزاف المالي[٣].

المشهد الثاني تراجع القوى المتنافسة وتنامي القطبية الأحادية.

على الرغم مما تحوزه الدول الكبرى غير القانعة بقطبية النظام الدولي الحالي من موارد قوة وقدرات متكاملة إلى حد ما؛ إلا أنها تعاني محددات تعترض امكانياتها في تعديل قطبية النظام الدولي، لسببين: الأول يكمن في فجوة القوة التي استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من صياغتها على المستوى الشامل للقوة، والثاني يكمن في رحلة الدفاع عن القطبية والمعالجات التي استطاعت من خلالها الحفاظ على التفوق في القوة على المستوى العالمي،

(1) Sarah Kirchberger, Svenja Sinjen, Nils Wörmer, Russia-China Relations: Emerging Alliance or Eternal Rivals?(oper citato) p157.

(2) Jeffrey Kaplan, The 21st Century Cold War: A New World Order? (first published;, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2020) p113.

(3) Andrey Baykov, Tatiana Shakleina, Polycentric World Order in the Making (first edition; London: Palgrave Macmillan Publishing, 2023) P156.

ولتعزيز مشهد تراجع القوى المتنافسة وتنامي القطبية الأحادية، لابد من تقيم حالة القوى المتنافسة على القطبية.

إذ يمكن الشعور بالتنافس بين الولايات المتحدة والصين في المجالات الجيوستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية والاستخباراتية والتكنولوجية، تؤكد معظم الروايات عن العلاقات الصينية الأمريكية نمط الازدواجية؛ إذ تشترك المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة في بعض أوجه التشابه مع الحرب الباردة، ولكنها تنطوي أيضًا على اختلافات مهمة، ولا سيما الترابط بين القوى. إذ تمثل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، فمن غير المرجح أن تنحدر المنافسة بين القوى كبرى واخرى عظمى (الولايات المتحدة والصين) إلى علاقة محصلتها صفر على غرار الحرب الباردة، وستستلزم بدلاً من ذلك التعاون والمنافسة، وقد وصف (غراهام أليسون) الولايات المتحدة والصين بأنهما «شريكان متنافسان» يطلق (ديفيد شامبو) على هذه الديناميكية اسم «التنافس الناعم» وقد وصفها (رايان هاس) بأنها «الاعتماد المتبادل التنافسي»[1]. وبما أن ديناميكية المنافسة والتعاون بين الولايات المتحدة والصين من المرجح أن تكون السمة المميزة للعلاقات الدولية وليس الصراع، فأن ميل القوة سواء كان في اطار المنافسة أو الصراع يتجه نحو الولايات المتحدة الامريكية ففي الجانب الاقتصادي مازالت الولايات المتحدة الامريكية تمتلك ترسانة متقدمة من العقوبات والقيود التجارية والتكنلوجية تستطيع ان توظفها كأدوات لإدارة التنافس وتقويض إمكانيات القوة المنافسة (روسيا – الصين) دون الوصول إلى صِدام مباشر عبر التعاملات المالية الدولية في اطار المؤسسات الدولية، ونظرا للدور المركزي الذي يؤسسه الدولار الأمريكي في الشؤون المالية العالمية وحجم الاقتصاد الأمريكي؛ فأن الولايات المتحدة الامريكية ما زالت تملك أعظم القدرات اللازمة لممارسة الضغط بالعملة[2] وفي ذات الاتجاه ما زالت القوى المنافسة تعتمد على الدولار الأمريكي في تبادلاتها التجارية حتى مع دول غير الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن ذلك إن حجم التبادل التجاري الصيني – الأمريكي سجل اكبر تراجع له في عام ٢٠٢٣، لتنخفض إلى (٤٢٧ مليار $) بعد أن وصل في ٢٠٢٢ إلى (٥٦٣ مليار$) ما يمثل اكبر تراجع منذ

(1) Kari Roberts, Saira Bano, The Ascendancy of Regional Powers in Contemporary US-China Relations Rethinking the Great Power Rivalry(first edition; London: Palgrave Macmillan published, 2023) p25.

(2) Andrey Baykov ،Tatiana Shakleina, Polycentric World Order in the Making(oper citato) P91.

ثلاثة عقود[١] وفي اطار المنافسة الأمنية مازال الانتشار العسكري الأمريكي يملئ محيط الصين وروسيا الاتحادية ومراز نفوذها، وفي اطار امن الطاقة ما زالت الولايات المتحدة تسيطر على الكثير من المراكز الطاقوية، مع تحفظ الصين بالاعتماد المطلق على مصادر الطاقة الروسية بوصفها مصدرا غير موثوق والسبب إن انتهاج روسيا الاتحادية استراتيجية امن الطاقة المبنية على مبدا قطع الامداد ورفع الأسعار عندما لا تتماشى سياسات الدول المستفيدة مع سياساتها الخارجية ويتضح ذلك في حالات رفع السعر وقطع الامداد الذي فرضته روسيا على الدول الاربية بعد حالة الحرب في أوكرانيا[٢].

المشهد الثالث : مشهد الاستمرارية وتصاعد الأداء الجمعي.

ستكون العقود القادمة فترة تحول هيكلي حاسم في علاقات القوى العظمى، وتغيرات جذرية في المؤسسات العالمية والإقليمية. وسوف يستمر تركيز الاهتمام على تصرفات الولايات المتحدة وروسيا والصين، التي ستواصل أنشطتها في تشكيل النظام، وجذب الدول المتوسطة والصغيرة إلى مداراتها في إطار مواجهه محورية تقودها الأطراف التعديلية من جانب والولايات المتحدة الامريكية من جانب اخر عبر رحلة الدفاع عن القطبية.

وعند تتبع حالة التفاعلات الدولية بين القوى المتنافسة، ففي الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى إزاحة الهيمنة الإقليمية الأمريكية في آسيا، استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من صياغة توليفة من الصياغات الأمنية والاقتصادية والثقافية استطاعت عبرها احتواء الصين، وفي الوقت الذي سعت فيه روسيا الى تقديم رؤاها العالمية عبر الانفتاح الجيوبولتيكي في سوريا والتوجه نحو افريقيا نقلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى تخومها الجغرافية في أوكرانيا وهكذا تصيغ الولايات المتحدة الامريكية رحلة الدفاع عن القطبية الأحادية[٣]. وفي الوقت الذي تسعى في الصين الى التحرر من القيود الجيو امنية في بحر الصين والتخوم الجغرافية له؛ تعزز الولايات المتحدة تواجدها في تلك المنطقة. ما يبين ذلك تعزيز استمرارية حالة التفاعل بالميل تارة الى اكتساب القوة لصالح القوة التعديلية، وتارة أخرى الى تنامي الأداء

(1) https//:www.statista.com/statistics/277679/total-value-of-us-trade-in-goods-with-china-since#/2006-statisticContainer, Xin Ou, Total value of U.S. trade in goods with China 2014-2023, Published by , Mar 13, 2024, Visit date:26/6 2024.

(2) Manfred Hafner ،Pier Paolo Raimondi, Benedetta Bonometti, The Energy Sector and Energy Geopolitics in the MENA Region at a Crossroad Towards a Great Transformation(First Published: Oslo: Springer Nature Switzerland AG, 2023) p399.

(3) Steven Rosefielde, Russo-Ukrainian War: Implications For The Asia Pacific(first edition; Washington: World Scientific Publishing Singapore, 2023) P151.

الاستراتيجي الأمريكي في التوظيفات الجيوبولتيكية، في المقابل استطاعت القوة التعديلية من تعزيز موارد قوتها وترساناتها العسكرية وتعزيز بنيتها الاقتصادية إلى جانب تنامي التقارب السياسي بين الصين وروسيا لاسيما في مجال التقارب المنظمات الاقتصادية الناشئة في غرب القارة الآسيوية، يصطف إلى ذلك تنامي القدرات التكنولوجية لاسيما في تكنلوجيا الفضاء السيبراني.

الخاتمة :

لا احد يستطيع انكار وجود حالة غير نمطية من التفاعلات الدولية داخل سلم الهرم الدولي، رسمت اشتراطات صورية مختلفة لطبيعة تلك التفاعلات، محققة معادلة علمية مفادها أن التفاعلات الدولية لا يمكن أن تسير بمعزل فكرة التوازن الذي يعبر في مضامينه عن تفسير حالة الاندفاع المتزايد بين القوى على اقتناء اكبر قدر من القوة، ما يعكس حالة تصارعيه التي تنتاب النظام العالمي بكليتيه، الإقليمية والدولية.

ومهما تحققنا ودرسنا تبقى الخيارات الاستراتيجية في صنعها وتنفيذها من مهمة صانع القرار والسبب في ذلك يكمن فيما يمثله من مستوعب لكل المخرجات غير المتماثلة التي تدنؤ تحت ثقلها صناعة السياسات.

في الواقع أن درجة الصراع ونوعه يرتبطان بجملة من العوامل الموضوعية والشخصية أحياناً، لازمت السياسة الخارجية للدول ادائها الاستراتيجي المرتكز على جملة من المقومات المادية والدوافع البنيوية والضرورات الاستراتيجية التي تحتم على الدول اتباع سلوكيات معينة تهدف الى استدامة امنها القومي. وهكذا بدت دول تبني سلوك رافض للهيمنة الأحادية معلله ان عن رغبتها بأداة الاحداث الدولي بمعزل او بالاشتراك مع القوى الأخرى وهذا شأن روسيا الاتحادية والصين الطامحتان الى تعديل قطبية النظام الدول وتغير هيكليته، فتقاربت الأهداف وتناغمت سياساتها، إلا أن خيارات كلا منها جاء مغير عن الأخرى والسبب يعود الى مقدار حيزه القوة الجزئي الذي تملكه روسيا والصين، وذهبت الصين إلى تبني خيار القوة الاقتصادية، في حين ذهبت روسيا إلى تبني خيار القوة العسكرية مقرونه بسياسات امن الطاقة والتي استطاعت إلى حد كبير احراج الغرب في هذا الجانب، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن بمعزل عن حالة التطور البنيوي التي تشهده القوى الأخرى،

وقد برّر ذلك الارتباط حركية بنية التوازن وتوجهاته التاريخية المؤطرة لسلوكيات القوة، والمبررّة بدورها لحركية التوازنات عبر التاريخ، عندها بدا وصف النظام الدولي لا يبارح نظم وسياسات التوازن، طالما ظلت هيكليته تبدو وكأنها محصلة لامتلاك القدرات وتناميها، مقابل تنامي هواجس الخطر في الأداء الدولي، وهو ما دفع الدول الى اقتناء القوة بهدف تحقيق التوازن ودرء التهديد الموجه لها نتيجة شعورها بعدم تعادل قوتها مع الاخرين، وهكذا بدا التوازن قرين (بدورة القوة) تارة عندما اردنا ان نفسره الشواهد التاريخية لتحول القوة مقرونة بالأداء السياسي الروسي - الصيني، إذ أن البحث عن مكانته وانعكاساته على الاحداث الدولية وفرت جملة من الخيارات المختلفة التي استفاد منها صناع القرار في صياغة توليفة شاملة من

المعالجات التي يسعى من خلالها الى تعديل قطبية النظام الدولي.

وتارة نجد أن حالة التراجع الأمريكي لاقتنائها مقدارا شاملا من القوة لم يحن بعد فخاضت رحلة الدفاع عن مكانتها الدولة عبر تعزيز فوتها العسكرية وانتشارها فضلا عن تعزيز قدراتها الأخرى و تعزيز تحالفاتها وشراكتها الأمنية والاقتصادية، ليضعا الواقع امام مشهدي الأول يوضح ما تأول اليه الاحداث الدولية يفترض تراجع لحركية التفاعلات نتيجة تعارض المصالح، وانفراج الأهداف محدثا حالة من إعادة تفوق الولايات المتحدة الامريكية وتعزيز هيمنتها الدولية نتيجة تعارض سياسات القوى التعديلية لا سيما في مجال الطاقة والاقتصاد والهيمنة الإقليمية وتعارض المصالح. والمشهد الاخر الذي يفترض تعزيز وازدياد مكانة القوة التعديلية كمحصلة لتعزيز وتوحيد الأهداف العليا في المقابل تراجع القوة الامريكية، بينما يرجح الباحث المشهد الأول انطلاقا من جملة محددات بنيوية وهيكلية تنتاب القوى التعديلية نتيجة عدم قدرتها على استدامة المواجهة بالأخص عندما حاولت الولايات المتحدة الامريكية تعزيز ونقل الصراع إلى تخومها الجغرافية في شرق واربا من جانب، وبحر الصين الجنوبي من جانب اخر لتضع القوى التعديلية بموضع الدفاع وليس الهجوم.

قائمة المصادر:

١. **إميل خوري، صراعات الجيل الخامس، (ط٣؛ بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٩)، ص٢٢٠.**

٢. **جون مير شايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، ترجمة : مصطفى محمد قاسم، (ط١؛ الرياض: الناشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، ٢٠١٢) ص٤٣.**

٣. **رابح زغوني واخرون، العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، الاستراتيجية الصينية للعالم العربي نحو الانتقال من الجيو اقتصاد الى الجيو بولتيك (ط١؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩) ص٨٨.**

٤. **طارق محمد ذنون الطائي، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون ((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، افاقه المستقبلية)، (ط١؛ عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١) ص١١٦.**

٥. **عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية(ط١؛ عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤) ص١٤.**

٦. **عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، الولايات المتحدة الامريكية هدر فرصة سانحة (ط١؛ عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠٢١) ص٣٥١.**

٧. **مروان سالم العلي، «المتغيرات الاستراتيجية والتكنلوجية المؤثرة في خارطة توزيع موازين القوى في النظام الدولي» مجلة العلوم السياسية والقانون (برلين: المركز الديمقراطي العربي – الألمانية، لمجلد ٣، العدد ١٤، مارس ٢٠١٩) ص٢٠٠.**

8. Altug Günar, The Trade Wars of the USA, China, and the EU: The Global Economy in the Age of Populism(first edition; New York: Rowman and Littlefield Publishers INC, 2021) p116.

9. Andrey Baykov, Tatiana Shakleina, Polycentric World Order in the Making (first edition; London: Palgrave Macmillan Publishing, 2023) P156.

10. Antonia Colibășanu, Geopolitics, Geoeconomics and Borderlands: A Study of a Changing Eurasia and Its Implications for Europe (First Published; Oslo; Springer Nature AG, 2023) p211.

11. Barry Buzan, Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of In-

ternational Security (first published; London: Cambridge University Press,2003) p72.

12. Dawn C. Murphy, China's Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing's Alternative Word Order (first edition, California: Stanford University Press, 2022) p55.
13. Gerlinde Groitl, Russia, China and the Revisionist Assault on the Western Liberal International Order (first edition; Oslo: Springer Nature Switzerland AG published, 2023) p263.
14. Jeffrey Kaplan, The 21st Century Cold War: A New World Order? (first published;, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2020) p113.
15. Kari Roberts, Saira Bano, The Ascendancy of Regional Powers in Contemporary US-China Relations Rethinking the Great Power Rivalry(first edition; London: Palgrave Macmillan published, 2023) p25.
16. Kenan Aslanli, Russia's Foreign Energy Policy: Resources, Actors, Conflicts(first published; New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2024) p1987.
17. Lucía Morales, Sam Dzever, Robert Taylor, Asia-Europe Industrial Connectivity in Times of Crisis, Innovation and Technology Group, Innovation, Entrepreneurship and Management Series (London, Volume 16, ISTE Ltd and John Wiley,2022), p222.
18. Manfred Hafner، Pier Paolo Raimondi, Benedetta Bonometti, The Energy Sector and Energy Geopolitics in the MENA Region at a Crossroad Towards a Great Transformation(First Published: Oslo: Springer Nature Switzerland AG, 2023) p399.
19. Paul D Williams, Matt McDonald, Security Studies: An Introduction (First Edition; London: Routledge Taylor and French Group,2023) p44.

20. Salvador Santino F. Regilme Jr, The United States and China in the Era of Global Transformations: Geographies of Competition (First Edition; Bristol: Bristol University Press, 2024) P166.
21. Sarah Kirchberger, Svenja Sinjen, Nils Wörmer, Russia-China Relations: Emerging Alliance or Eternal Rivals?) First Published؛ Oslo: Springer Nature AG, 2022) P60.
22. Stephen M. Walt, The Origins of Alliance)first population; New York: Cornell University Press, 1987) p17.
23. Steven Rosefielde, Russo-Ukrainian War: Implications For The Asia Pacific(first edition; Washington: World Scientific Publishing Singapore, 2023) P151.
24. T. J. Pempel, The Economy-security Nexus in Northeast Asia (first edition, London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2013) p80.
25. Tsuneo Akaha, Jingdong Yuan, Wei Liang, Trump's America and International Relations in the Indo-Pacific: Theoretical Analysis of Changes & Continuities(First Published; Oslo: Springer International Publishing, 2021) P 187.
26. https://www.statista.com/statistics/277679/total-value-of-us-trade-in-goods-with-china-since-2006/#statisticContainer, Xin Ou, Total value of U.S. trade in goods with China 2014-2023, Published by , Mar 13, 2024, Visit date:26/6 2024.